السودان

إعداد: عبدالمنعم عثمان

حركة عبد الواحد تسيطر على محلية «قولوا» والبرلمان يستدعي وزير الدفاع

البشير يرقص لدحض إشاعات تدهور صحته

رد الرئيس السوداني عمر البشير على المتشككين في وضعه الصحي بمخاطبته لقاء جماهيريا في منطقة نفطية في دارفور هو الأول منذ نحو ثلاثة شهور، رقص خلاله ملوحا بعصاه الشهيرة.

وشهد البشير احتفال تدشين حقل نفطي جديد في ولاية شرق دارفور، المتاخمة لدولة جنوب السودان، في أول زيارة لولاية خارج الخرطوم منذ خضوعه لجراحتين في الدوحة في آب «أغسطس» الماضي ثم الشهر الماضي في الرياض.

وألقى البشير «68 عاما» كلمة هاجم فيها الدول الغربية، خلال لقاء جماهيري قصير في منطقة حديدة القريبة من الحقل النفطي، ممتدحا صداقة الصين «الشقيقة» المشاركة في المشروع النفطي. وقال: «نقول لأعدائنا الذين قالوا إن السودان سيضيع بعد فقدان نفط الجنوب، إن الأرزاق ليست من أميركا ولا من عند إسرائيل ولا من أوروبا، ولكن الأرزاق من عند الله».

وقال دبلوماسي غربي في الخرطوم لـ «الحياة» إن البشير أراد بظهوره الرد على من يروجون أن حالته الصحية غير طبيعية وأن الحزب الحاكم ينبغي أن يطرح ملف خلافته، ما فتح الباب لتكهنات ومعلومات تتحدث عن خلاف وسط قيادات الحزب في شأن تسمية مرشح للحزب في الانتخابات الرئاسية المقبلة في العام 2015.

وتصاعدت المطالب وسط الإسلاميين الذين يسيطرون على الحكم منذ أكثر من 23 عاما بإصلاحات وتغيير القيادات والمسؤولين الذين فقلوا يتقلبون في المناصب الحكومية أكثر من عقدين ومحاربة الفساد وإتاحة الحريات وتحقيق العدالة. لكن البشير قلل من مذكرة شباب الإسلاميين التي تدعو إلى الإصلاح.

وتجنب البشير الحديث عن «المحاولة الانقلابية» التي اتهمت السلطات عددا من كبار القياديين العسكريين والأمنيين الإسلاميين، أبرزهم مدير جهاز الأمن والمخابرات السابق الفريق صلاح عبد الله غوش والعميد في الاستخبارات العسكرية محمد إبراهيم، بتدبيرها لإطاحة نظام الحكم الشهر الماضي.

ويواجه نظام البشير متاعب من إسلاميين غاضبين على أداء حزبهم الحاكم وتهميشهم من قلة خلت تستأثر باتخاذ القرار، إلى جانب قطاع واسع من المواطنين الناقمين على تدهور الأوضاع المعيشية والاقتصادية المتأزمة، إضافة إلى نشاط المعارضة المسلحة في دارفور وولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق وتبني المعارضة السياسية خيار تغيير النظام.

ميدانيا أعلنت حركة جيش وتحرير السودان بزعامة عبد الواحد محمد نور سيطرتهم على إحدى مدن ولاية غرب دارفور غربي السودان.

وأكدت الحركة في بيان لها، أن قواتها فرضت سيطرتها على مدينة «قولو» وهي مدينة مهمة في منطقة جبل مرة في دارفور، معلنا احتجازهم لأسرى بجانب مصادرة أسلحة ومعدات عسكرية ولا سيما رباشات ثقيلة وقذائف هاون وعددا من الآليات.

في السياق قررت لجنة الأمن والدفاع بالبرلمان استدعاء وزير الدفاع الفريق أول ركن عبد الرحيم محمد حسين على خلفية هجوم حركة جيش وتحرير السودان بزعامة عبد الواحد محمد نور على محلية «قولوا» بولاية غرب دارفور.

وكشف عضو البرلمان مهدي أكرد في تصريحات محدودة، عن مقتل أكثر من 8 من قيادات المؤتمر الوطني بالمحلية وعدد من المواطنين خلال الهجوم.

البشير خلال احتفال امس الاول - وكالة الانباء عبدالواحد محمد نور

لجنة الصيادلة تقرر الاعتصام عن العمل لحين الإيفاء بالحقوق

قررت لجنة الصيادلة العاملين بالصيدليات الخاصة الدخول في اعتصام عن العمل بالصيدليات الخاصة باستثناء صيدليات المستشفيات الداخلية، ورهنت في بيان تلقت «الميدان» نسخة منه، رفع الاعتصام بالإيفاء بالحقوق عبر اتخاذ خطوات جادة وعملية لإصلاح المهنة وتطويرها. وأوضح البيان أن الصيدلي ظل يعمل قرابة العقدين من الزمان في الصيدليات الخاصة بأجر ثابت، وفي غياب تام لتطبيق قانون العمل الذي ينص على وجود إجازة سنوية وإجازة مرضية وتأمين اجتماعي وصحي وتحديد لساعات العمل اليومي، مشيرا إلى انها حقوق لكل من يعمل في أي قطاع خاص، وأشارت لجنة الصيادلة إلى أن مجهودات كبيرة قد بذلت من قبل صيادلة المجتمع المعنيين بالأمر لنيل الحقوق من مخاطبة أصحاب العمل بصورة فردية، ومخاطبة كافة الجهات الاعتبارية المعنية بالأمر، وذات الصلة ولكن لم تحدث الإستجابة الكافية.

غندور: عدم الاستجابة لمطالب العمال «مرمطة» للحركة النقابية

أكد مولانا أحمد إبراهيم الطاهر رئيس المجلس الوطني، أن البرلمان ومؤسسة الرئاسة اتفقا على تشكيل لجنة جديدة لمراجعة الأجور بصورة موسعة، بجانب إزالة العوائق والخلافات التي بين النقابات والجهات المالية بشأن تحديد الأجور الخاصة بالعاملين وتضمينها في الموازنة الجديدة للعام 2013م، وأبان أن اللجنة التي شكلت من الجانبين ستواصل مهامها حتى مطلع مارس المقبل.

وقال الطاهر إن اللجنة المختصة ستقوم بإعداد تصور شامل توضح فيه معالجة الخلط والخلل في عملية تحديد الأجور الخاصة بالعاملين بالدولة وبإشراف مباشر من مؤسسة الرئاسة ورئاسة المجلس الوطني. وتابع حسب «أس. أم. سي» بأن اللجنة المشتركة المكلفة من الجانبين بعد أن تتوصل لعدد من التفاهمات والحلول سترفع تقريرها النهائي إلى رئاسة المجلس الوطني للإطلاع عليه وتمليكه للجهات الحكومية والمؤسسات المختلفة.

وفي الأثناء، أغلق الاتحاد العام لنقابات عمال السودان، الباب أمام الحوار مع وزير المالية بشأن كيفية الموافقة على إصدار قرار لتطبيق الحد الأدنى للأجور في موازنة 2013م، على أن يصدر قرار بالموافقة في بداية يناير المقبل، ويوافق الاتحاد على التنفيذ في أي وقت لإكمال الخطوات والإجراءات المطلوبة.

وأعلن بروفيسور إبراهيم غندور رئيس الاتحاد، أن المكتب التنفيذي للاتحاد المفوض من اللجنة المركزية للعمال، قرر إمهال الجهات المختصة بإصدار القرار لحسم الخلاف مع المالية، بجانب إعلان التعبئة لقواعد العمال، وأبان أن الاتحاد يطالب بتضمين الـ «100» جنيه منحة رئيس الجمهورية داخل الراتب مع الإبقاء على تأجيل تطبيق نسبة الزيادة الأخرى البالغة «160» جنيها في يوليو المقبل.

وأكد غندور خلال اجتماع عاصف مع أعضاء المكاتب التنفيذية للنقابات

إبراهيم غندور

العامة مع قيادات الاتحاد، أن مرحلة الاتحاد القادمة هي التوافق مع رئاسة الجمهورية لحسم الأمر، وأنه في حال عدم الحسم سينجهون للتحكيم لإصدار ما يراه الاتحاد مناسبا بمشاركة القواعد عبر اتخاذ خطوات أكثر قوة تضمن لهذا القطاع حقه، وأضاف غندور: إذا لم توافق الجهات المذكورة لمطالبنا في الوقت المحدد سنضطر لرفع مطالبنا بزيادة المبلغ كاملا والبالغ «1947» جنيها الحد الأدنى لتكاليف المعيشة لمتوسط أسرة مكونة من «5» أفراد، وقال إن أية رجعة عن هذه المطالب تعني أن «على الحركة النقابية السلام». وأضاف: «نؤكد إذا انكسرت الحركة النقابية انكسر مرق كبير في البلد». وتابع غندور: سنتمسك بمطالبنا حتى النهاية ولن نهرب من مسؤولياتنا أمام العمال في وقت الجد، وإذا لم يوافق عليها البعض ولم نقدر على الدفاع عنهم «أحسن تجي نقابات ظل ونقابات موازية تقود العمل النقابي»، ووصف عدم الموافقة حتى الآن على مطالب العاملين بأنها تمثل «حقارة» واحتقار للحركة النقابية «المسحوقة» في المطالبة بمبلغ بسيط لا يستحق كل هذه المعركة، وزاد: إذا كانت مطالبتنا بمبالغ كبيرة وتم رفضها من المالية لقبلنا.

ووصف غندور عدم الاستجابة لمقترحاتهم بأنها «مرمطة»، وقال: «نحن في الحركة النقابية ما بنترمط لي زول في حقنا»، وأضاف بأن عدم الموافقة يمثل استهدافا للحركة النقابية، وقال: نحن لن نقامر وسنتخذ خطوات بالقانون، وتابع: إذا ربنا قدر ودخلنا معركة -ونسأل الله ألا نصل لمرحلتها - سنخرج منها منتصرين، وزاد: نحن لن نسعى لأية جهة، لكن إذا أساء إلينا أحد سيجد منا سيفا مسلطا.

من جانبه، أكد يوسف عبد الكريم الأمين العام لاتحاد العمال في تصريح صحافي، أن الاتحاد تخطى مرحلة التفاوض مع وزير المالية والآن ينتظر قرار رئيس الجمهورية للفصل في هذه الأزمة، وقال: إذا لم يحسم الأمر سيتخذ الاتحاد إجراءات ستعلن في حينها.

من ناحيتهم، أكد جميع أعضاء النقابات العامة تأييدهم لأية خطوة يتخذها المكتب التنفيذي للاتحاد تتعلق بالحفاظ على حقوقهم والمطالبة بزيادة الحد الأدنى للأجور.

والي شمال دارفور: السيسي يسير على درب مناوي

قال والي شمال دارفور «عثمان محمد يوسف كبر» إن حركة التحرير والعدالة بقيادة الدكتور «التيجاني السيسي» تسير في درب رئيس حركة تحرير السودان «مني أركو مناوي» في صراعاتها الداخلية وأزماتها غير المبررة وافتعالها لمعارك جانبية ومحاولات رمي فشلها على الآخرين ومحاولة تضليل الرأي العام بأنها مستهدفة من قبل مسؤولين في المؤتمر الوطني والحكومة. ورأى «عثمان كبر» في تصريح خاص لـ «المجهر» أن هجوم الأمين العام لحركة التحرير والعدالة، وزير الصحة الإتحادية «بحر إدريس أبو قردة» عليه يؤكد الانقسام في الرأي ووجود جيوب متصارعة داخل حركة التحرير والعدالة.

ونفى الوالي بشدة استهداف الحكومة لقوات تابعة للتحرير والعدالة، وقال: «القوات المسلحة والأجهزة الأمنية تعاملت بمسؤولية كبيرة مع متفلتين من التحرير والعدالة قصفوا الفاشر بالراجمات»، وأضاف: «إن الجيش يرصد أي حركة عدوان على المدن ولن نتهاون في أمن المواطنين وأن موقوفين في حادثة الفاشر اعترفوا بانتمائهم لقوات التحرير والعدالة وحينما يُقدمون للمحاكمة ستكشف معلومات مهمة».

ووصف «كبر» «بحر إدريس أبو قردة» بأنه يهرف بما لا يعرف، وهو ليس جزءاً من السلطة الإقليمية المنسجمة في أدائها والمتعاونة مع حكومات الولايات لكنه يسعى لأهداف أخرى.

ونفى الوالي بشدة أن تكون له مليشيات خاصة من عشيرته أو الموالين له، وقال إن جهات بعضها من داخل المؤتمر الوطني وأخرى معارضة تسعى للوقيعة بينه وحكومة المركز، وتبث رسائل تخويف للمركز الغرض منها إحداث وقيعة بينهم، وقال: «إن الوالي بطبيعة مهامه واختصاصاته هو رئيس للجنة الأمن وبيده الشرطة وقوات الأمن والقوات المسلحة فلماذا يلجأ لتكوين مليشيات خاصة به؟».

جهاز الأمن يصادر صحيفة القرار

قال رئيس تحرير صحيفة القرار عبد الرحمن الأمين إن: «أفرادًا من جهاز الأمن وصلوا المطبعة بعد طباعة الصحيفة، وأخبروا مندوب الصحيفة بأن هناك قرارًا بمصادرة عدد يوم الخميس الماضي دون تقديم أية أسباب، فيما لم يصدر أي توضيح من الجهات الرسمية السودانية تجاه هذا الأمر».

وصحيفة «القرار» هي أول صحيفة سودانية مملوكة لصحفيين شباب، وصدر عددها الأول في 16 أكتوبر الماضي، وحظيت بصدى واسع في الوسط الإعلامي، وتكررت في السودان خلال الأشهر القليلة الماضية مصادرة جهاز الأمن للصحف بعد طباعتها؛ حيث صودرت في نوفمبر الماضي ثلاث صحف لنشرها أخبار متعلقة بالمحاولة الانقلابية التي أعلنتها السلطات في 22 من الشهر ذاته.

وتقول إدارات الصحف إن الأمن «يتعمد القيام بهذه الخطوة لإغراق الصحف بالخسائر المالية»، وتتهم الحكومة بـ«السيطرة على سوق الإعلان وحجبه عن الصحف المخالفة لتوجهاتها».

وبين فترة وأخرى يفرض جهاز الأمن رقابة صارمة على الصحف قبل طباعتها. ويحتل السودان المرتبة 170 من أصل 179 في مؤشر حرية الصحافة الخاص بمنظمة مراسلون بلا حدود.

ومنذ انفصال الجنوب العام الماضي وتراجع قيمة الجنيه السوداني مقابل العملات الصعبة لفقدان البلاد لعائدات النفط، تعاني الصحافة من صعوبة توفير متطلباتها من أوراق وأحبار بسبب زيادة أسعارها والضرائب المفروضة عليها.

واتفق الناشرون في يوليو الماضي على زيادة سعر نسخ الصحف بنسبة 100في المئة قبل أن يتراجعوا عن قرارهم بسبب مخاوف من تراجع نسبة التوزيع. وتكلف النسخة الواحدة « 16 صفحة » حاليا 1.83 جنيه سوداني «حوالي نصف دولار أمريكي» في حين تباع بجنيه واحد «حوالي 0.22 من الدولار» فقط، وتجاهد الصحف لتغطية الفارق من عائدات الإعلانات وعمدت أغلب الصحف لتقليص عدد الصفحات إلى 12 صفحة. وفي يوليو أعلن ناشر صحيفة الأحداث ورئيس تحريرها عادل الباز تصفية الصحيفة لأسباب مالية.

كما توقفت خلال العام الحالي صحف «الشاهد» و«اليوم التالي» عن الصدور لأسباب مالية أيضا.

وفي الأسبوع الماضي كون الناشرون لجنة لدراسة زيادة سعر الصحيفة بنسبة 50 في المائة أو زيادة قيمة الإعلان.

.. وقانون الصحافة الجديد يكرس تقييد الحريات في السودان

يواجه قانون الصحافة الجديد في السودان معارضة كبيرة من قبل الإعلاميين والناشطين في مجال حقوق الإنسان، حيث أعلنت أكثر من جهة رفضها ومناهضتها له، على اعتبار أنه يكرس كبت حرية الصحافة ويضع المزيد من العراقيل أمام حرية التعبير في البلاد.

ويضم القانون عقوبات وغرامات مالية فضلا عن إمكانية التوقيف والحظر وسحب السجل الصحفي ووقف أو إلغاء الترخيص وعقوبات أخرى، رأى معارضو القانون أنها تمثل خطرا على مستقبل الصحافة في البلاد. وقد أعلنت الهيئة السودانية للدفاع عن الحقوق والحريات مناهضتها لمسودة القانون الجديد والسعي لإسقاطه بكافة الوسائل السلمية واصفة إياه بأنه خطر على حرية التعبير والصحافة والهدف منه تقييد حرية الصحافة وتشديد القيود على الوصول إلى المعلومات.

وقال رئيس الهيئة السودانية للدفاع عن الحقوق والحريات الدكتور فاروق محمد إبراهيم إن مسودة القانون الجديد تؤكد أن الصحافة السودانية مقبلة على مرحلة جديدة من التضييق وبشكل سافر، مضيفا: نقف مع الصحافيين في خندق واحد من أجل بسط الحريات ومناهضة هذا القانون، فالصحافة السودانية تعاني اليوم من الرقابة القبلية والبلاغات الكيدية وتشريد الصحافيين ومنعهم من الكتابة فضلا عن حجب الإعلانات.

وكانت رئيس لجنة الإعلام بالبرلمان عفاف تاور قالت إن العقوبات التي وردت في المسودة الجديدة، وافق عليها رئيس البرلمان، وتجوّز للمحكمة توقيع عقوبة الغرامة وإيقاف الصحيفة وتعليق المطبعة وإيقاف رئيس التحرير والناشر والصحافي وسحب السجل الصحافي، وإيقاف أو إلغاء ترخيص المطبعة، أو الصحيفة أو مركز المعلومات.

وقد رفض القطاع السياسي للمؤتمر الوطني مسودة القانون الجديد، التي ترتب لجنة الإعلام بالبرلمان لمناقشتها مع القيادات الصحفية.

وكشف مصدر برلماني رفيع بالمؤتمر الوطني لصحيفة «المجهر» السودانية، عن اتجاه القطاع السياسي إلى سحب المسودة من اللجنة بعد أن تقاجأ بأنه تم تمريرها إلى البرلمان عبر أمانة الإعلام قبل اعتمادها من الحزب.

وكان أول قانون للصحافة في السودان قد صدر في العام 1930 إبان الاحتلال الإنكليزي، واستمر ساريا حتى تم تعديله بعد الحرب العالمية الثانية، حيث قامت السلطات الإنكليزية الحاكمة آنذاك بتعديل القانون في العام 1947، ثم عُدّل مرة أخرى في العام الذي تلاه، واستمر قانون الصحافة ساريا في السودان حتى بعد رحيل الإنكليز، ليتم تعديله مرة أخرى في العام 1959 إبان حكم الفريق إبراهيم عبود، أما أول قانون سوداني للصحافة فصدر في العام 1973، ووصلت قوانين الصحافة بالقانون الجديد إلى «11» قانونا، وكان أول قانون للصحافة في عهد الإنقاذ قد صدر في العام 1993.

قانون الصحافة الجديد للعام 2012 وردت في الفصل السابع منه مواد متعلقة بالجزاءات والعقوبات، فبالنسبة للجزاءات نصت الفقرة «هـ» من القانون على العقوبة بـ«الإيقاف أو الإلغاء لترخيص المطبعة أو الصحيفة أو مركز الخدمات الصحفية في حال مخالفة شروط الترخيص»، أما الفقرة «و» فقالت «إيقاف الصحفي لمدة لا تتجاوز الشهرين». وقال حقوقيون إن قانون الصحافة للعام 2009 كرّس الرقابة على الصحف، والقانون الجديد سيكرّس تقييد الحريات الصحفية. وأضافوا: المشكلة ليست في القوانين، إنما في العقلية الحاكمة. واعتبر محامون أن «أخطر ما ورد في قانون الصحافة الجديد تلك المواد المتعلقة بتجريم الصحفي وحبسه». بالإضافة لذلك فإن القانون الجديد تحدث عن معايير الأمن القومي، التي يفترض أن يحددها ميثاق شرف صحافي بدلا عن ما هو موجود..والمواد في هذه المسألة «مطاطة»، فحتى مسائل الفساد يمكن أن تعدّ من قضايا الأمن القومي. من جهته، دعا نقيب الصحفيين دكتور محيي الدين تيتاوي إلى رفض القانون الجديد. ووصفه بأنه لا يوجد الأسوأ منذ العام 1990، وذلك لأن كل القوانين كانت تأتي عبر صحفيين، يؤخذ برأيهم، إلا أن القانون الجديد لا علاقة له بالصحافة، «وضعه أناس لا علاقة لهم بالصحافة»، واصفا إياه بأنه قانون «فاقد الأبوين».

وقال: نحن كاتحاد صحفيين سنقدم مقترحاتنا لتعديل هذا القانون في كل موادّه، وما يتعلق بتكوين مجلس الصحافة وطريقة عمله، ومسألة الحريات الصحفية وغيرها.

جهاز المغتربين في وجه العاصفة!

كرار التهامي

أعرب عدد من السودانيين العاملين في الخارج بان الجهاز أسس فقط لجمع الضرائب التي ترهق كاهلهم وتؤرق مضاجعهم وحرمت الكثيرين منهم الذهاب لقضاء إجازاتهم السنوية مع أهلهم بسبب الضرائب المفروضة وإعاقة خروجهم من السودان حيث عجزوا عن سداد تلك الضرائب، وقال احدهم إن القيمة الضريبية عالية على المغتربين وكثير منهم اشتكى من سوء المعاملة عندما يترددون على الدوائر الحكومية لإنهاء بعض الإجراءات والمعاملات فيعاملون بمنتهى الازدراء فما أقسى أن يعامل المغترب في وطنه معاملة مواطن من الدرجة الثانية فيشعر وكأن الوطن قد لفظه لخارج الوطن لأنه مواطن غير مرغوب فيه.

المغترب هو الحيطة التي ينكئ عليها الوطن هكذا عبّر احمد مهندس مغترب بدولة الإمارات وقال: يجوز للدولة أن تفرض ضرائب على المواطنين لتوفر بما تجنيه من الضرائب الخدمات اللازمة كتعبيد الطرق وبناء المستشفيات والمدارس وغير ذلك من المصالح العامة لكن بشرط أن يوفروا الخدمات للمغتربين، فنحن لدينا التزامات مالية بالإضافة إلى تردي الخدمات فهي سيئة جداً قد يأخذ إجراء واحد يومًا كاملاً وخصوصًا إذا كنت في إجازة قصيرة، وأناشد إدارة جهاز تنظيم شؤون العاملين بالخارج إيجاد طريقة تحصيل سهلة وميسرة للمغتربين لكن الواضح أن وذكر مغترب أن المغتربين لهم مساهمة مباشرة وغير مباشرة في الموازنة العامة فالرسوم التي يدفعونها مقابل الخدمات المقدمة لهم من قبل السفارات في الخارج او في داخل السودان من خلال جهاز المغتربين غير الضرائب الأخرى المفروضة عليهم هي موارد مباشرة للموازنة تخصص في الغالب للمؤسسات الدبلوماسية في الخارج وأيضا توفر تحويلات المغتربين الجارية كعملات أجنبية تمكن من الاستيراد الذي تفرض عليه رسوم جمركية وضريبية وقيمة مضافة قد تشكل مساهمة كبيرة في الإيرادات الحكومية بجانب استفادتها مما تفرضه على السلع التي يرسلها المغتربون إلى السودان.

وأضاف أن جهاز المغتربين بمدني بولاية الجزيرة يسهل الإجراءات بطريقة مرتبة ومنظمة وسريعة على العكس مما هو في الخرطوم العاصمة هنا نجد بعض الموظفين يعاملوننا بطريقة سيئة وغير مشرفة ولكن ما احمده لجهاز المغتربين في تحصيل الضرائب حيث يمكن ارجاؤها وإمهال المغترب لوقت كاف لدفعها، وأكد أن قيمة الضريبة بالنسبة له مرضية.

وفي السياق شن المهندس عبد الله حسن المغترب بدولة الإمارات هجومًا عنيفًا على جهاز المغتربين قائلاً ما لم يحل إشكالية التعليم والسكن فهو لم يخط أي خطوة إلى الأمام مضيفًا أن المشكلة تكمن في أن أولادهم يدرسون بمبالغ طائلة رغم النسب العالية التي يحرزونها كما أن الأراضي تشترى بمبالغ ضخمة فيما تمثل ضرائب دخول عربات المغتربين هماً آخر ودفع قيمة أكبر عند الدخول والإفراج، وذكر انه مغترب منذ25 عامًا ظل يعاني من الأخذ بدون عطاء، وأضاف انه يدفع كل المساهمات المختلفة بمسمياتها موضحًا انه يدفع 10 من المرتب ويقول أن طريقة استخراج الإجراءات من جهاز المغتربين صعبة والخدمات مترديه للغاية هذا حال كل المغتربين.